

ملخص بحث
الدور التربوي لمؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر
(دراسة ميدانية)

دكتور / سيد احمد السيد طاوى	دكتور / فيصل الراوى طابع
مدرس أصول التربية	أستاذ أصول التربية المساعد
بكلية التربية بسوهاج	بكلية التربية بسوهاج
جامعة أسوان	جامعة أسوان

مقدمة :

تحقق التربية أهدافها في اعداد الفرد وفقاً للمجتمع وخصائصه وخصائص الفرد ، وذلك بواسطة مؤسسات مختلفة نظامية كانت أو غير نظامية ، ويمكن تقسيم المؤسسات التربوية في المجتمع إلى :

١- مؤسسات تربوية رسمية : وهي التي أنشئت بشكل مقصود بواسطة المجتمع ، كالمدرسة وغيرها ، والوظيفة الأصلية لهذه المؤسسات هي التربية .

٢- مؤسسات غير رسمية وغير مقصوده : وهي مجموعة من المؤسسات نشأت لتحقيق حاجات اجتماعية أخرى ، ولكنها في نفس الوقت تقوم بوظيفة تربوية حيوية أيضاً مثل الأسرة والمؤسسات الثقافية والاجتماعية الأخرى .

فال التربية ليست قاصرة على التربية وحدها ، بل ان المجتمع بكل هيئاته ومؤسساته المختلفة يعتبر ميداناً واسعاً للتربية ، وهذه الهيئات والمؤسسات لا تقل تأثيراً وفعالية عن التربية المدرسية ذاتها .

ولابد أن يكون للفرد دور في التربية اللا النظامية يتمثل في نشاطه الاختياري الذي يتجه اليه الفرد لرغبته في تحسين وضعه المهني أو

تحسين نمط حياته أو لاستثمار وقت الفراغ بطريقه جيدة ، أول تدارك نقص معين في اعداداته في سنوات حياته الدراسية السابقة (١٦١،١) .

و مع زيادة الجريمة في العصر الحديث وتنوع أساليبها الى الدرجة
التي تؤدي الى استغلال العلم والتكنولوجيا في الجريمة ، ازدادت مسئولية
مؤسسات الاصلاح والتقويم في العمل على اصلاح المجرمين لكي يكونوا
مواطنين صالحين في المجتمع .

وهذا يتطلب من التربويين الاهتمام بما يدور داخل هذه المؤسسات من أساليب ووسائل تربوية بالقدر المناسب من التربية ، الذي ينبغي أن يقدم داخل هذه المؤسسات ، حتى يمكن أن يصبح المواطن صالحاً مرة أخرى ، وذلك من خلال مساعدة نزلاء هذه المؤسسات في تكوين الرغبة لديهم في تغيير وضعهم والاستفادة من الخدمات التي تقدم لهم داخل هذه المؤسسات حتى يمكن لهم أن يعودوا مواطنين صالحين .

لذا قام الباحثان بهذه الدراسة للتعرف على ما يمكن أن تقدمه مؤسسات الاصلاح والتقويم - باعتبارها احدى مؤسسات التربية الانظامية داخل المجتمع - لهذه الفئة الخاصة من المجرمين التي تحتاج الى تربية واصلاح وعلاج ، وذلك حتى يمكن ابداء الآراء التربوية في الخدمات التي تقدم داخل هذه المؤسسات لزيادة فعاليتها .

مشكلة البحث:

ان نزلاء مؤسسات الاصلاح والتقويم هم فئة من أفراد المجتمع ارتكبوا -
لسبب أو آخر - الجرائم التي أدت بهم في النهاية الى أن يكونوا نزلاء ،
هذه المؤسسات لآداء العقوبة المقررة عليهم مقابل ارتكابهم هذه الجريمة ،
وحيث أن العقوبة تعد علاجا للمجرم وجزرا للآخرين ٠٠٠٠ فكيف يكون
هذا العلاج ؟

ونزيل مؤسسات الاصلاح والتقويم هو انسان في المقام الأول ، ولابد

من التعامل معه بأسلوب تربوي يتناسب مع طبيعته الاجرامية ، وكذلك مع سنه و مع مستوى تعليمه ، وهذا يجعل العملية التربوية داخل هذه المؤسسات ليست سهلة ، ولكنها تحتاج الى دراسة و متابعة ، لهذا فان مشكلة هذا البحث تمثل فى محاولة الاجابة عن السؤال التالي :

(ما الدور التربوى لمؤسسات الاصلاح والتقويم ل التربية نزلاء هذه المؤسسات ؟)

وللإجابة عن هذا السؤال لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية :

- ١- ما مفهوم الجريمة والعوامل المؤشرة فيها ؟
- ٢- ما مفهوم العقوبة وما أهدافها ؟
- ٤- ما الأساليب والخدمات التربوية التي تتم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر ؟
- ٤- هل هناك فروق بين آراء النزلاء وآراء المشرفين حول الأساليب والخدمات التربوية التي تقدمها مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر ؟
- ٥- ما التصور المقترن لتطوير هذه الأساليب والخدمات التي تقدمها مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر ؟

أدوات البحث :

يستخدم البحث الحالى استماراة لمعرفة الأساليب والخدمات التربوية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم تطبق على عينة من نزلاء هذه المؤسسات من جهة ، وعلى عينة من الأخصائيين والضباط والجنود في هذه المؤسسات من جهة أخرى .

عينة البحث :

تم اختيار عينة البحث على فئتين :
الأولى : فئة المشرفين على مؤسسات الاصلاح والتقويم من الأخصائيين والضباط والجنود .

الثانية : فئة نزلا ، مؤسسات الاصلاح والتقويم والمسجونين في جرائم اجتماعية من الرجال والنساء .

الاطار النظري للبحث الجريمة وبعض العوامل المؤثرة فيها

مفهوم الجريمة :

لقد اعتبرت الشريعة الإسلامية بعض الأفعال جرائم ، وعاقبت عليها ، لحفظ مصالح الجماعة ، ولصيانة النظام الذي تقوم عليه الجماعة لضمان بقاء الجماعة قوية متضامنة بالأخلاق الفاضلة (٦٩،٢) ، وأن جرائم الاعتداء على آحاد الناس تتسم بسمات مختلفة عن سمات جرائم الاعتداء على المجتمع .

ان الجريمة الموجهة للمجتمع يجب الاسراع في اثباتها وانزال العقاب بفاعليها ، حتى يطمئن الفرد على نفسه وماله وعرضه ، وتعتبر الجريمة مظهرا للعدوان الذي " يمثل قوة دافعية موروثة تتمثل في وجود اما ميكانيزمات دفاعية فطرية ، واما استجابات منظمة غريزية ، واما فنى وجود وظائف تنبيهية فطرية تعمل تحت تأثير مثيرات خارجية تؤدي الى استدعاء الاستجابات العدوانية (٢٩،٥) ، حيث تعدد الجريمة مظاهرها تطبيقا لاستجابات العدوان التي قد تكون موجودة لدى فرد سواء بالوراثة او مكتسبة من البيئة نتيجة العوامل البيئية المختلفة ، والتي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار عند اصلاح وتقويم المجرم .

أثر الامية تجاه الجريمة :

تقوم سياسة الاصلاح على التسليم بأن الجريمة سلوك مضاد للمجتمع ، وأن الرقابة والاصلاح يهدفان الى اعادة المجرم في المجتمع ثانية بعد اصلاحه ، لذلك يجب أن تهيأ المؤسسة للعلاج والتأهيل ، وأن تتوفر فيها

الخدمات الفضفاضة التي تساعد على إعادة التكيف للمجتمع الخارجي ، لذلك يجب أن تنظم بيئه المؤسسة تنظيمياً يسمح للنزيه بخبرات تبيّن له أن فكرته عن العالم وعن المجتمع مشبعة بالأخطاء ، وأن المجتمع على استعداد لتقبيله ومساعده ، على أن يساعد نفسه (٢١١،٣) ، ويعد هذا جانبًا نفسيًا هاماً في إصلاح المجرم .

وقد اختلف الرأي في شأن آثر التعليم في ظاهرة الجريمة (٤ - ١٤٣ - ١٤٥) ، فيميل بونجر Bonger إلى القول بأن انتشار الأممية يعد من العوامل المحركة للجريمة ، كما أن انتشار الأممية يساعد على استفحال الجريمة ، إلا أن صحة هذا الرأي لم تثبت نهائياً بالاحصاءات ، وإن كانت حقائق الحياة الأولية تؤيدتها .

وعلى أية حال ، فالتعليم ليس العامل الوحيد في مكافحة الجريمة مالم يكن مصحوباً بارتفاع مُقابل في مستوى الأخلاق والبيئة الصالحة وبال التربية السليمة ، كما اختلف علماء النفس في آثر التعليم في آداء الاستجابات العدوانية ، وأثره في الجريمة (٢٩،٥) ، حيث أنهم لم يقفوا على رأى واحد في آثر التعليم في الاستجابات العدوانية لدى الأفراد .

ويمكن القول أن التعليم يؤدى إلى تخفيف حدة بعض الجرائم المرتبطة بالأمية مثل الاعتداء على الأشخاص والسرقة ، وتحولها إلى أنواع أخرى من الاجرام المقنع للمتمدين ، مثل النصب والتزوير والرشوة ، وبذلك فإن التعليم قد يساعد في ارتكاب جريمة أكثر مهارة تظهر فيها التكنولوجيا والتقدم العلمي على استخدام الآلات الحديثة ، لذلك ينبغي أن يركّز التعليم على بعض القيم والمبادئ التي تؤدي دوراً هاماً في تخفيف حدة الجريمة في المجتمع مثل التواضع والتعاطف ، وانكار الذات ، والتركيز على التربية الأخلاقية والاجتماعية ، ليس مجرد حشو الذهن بالمعلومات ، وأن يقوم على الاحترام المتبادل بين المربى والمربى أكثر من قيمة على الضغط والرغم ، مع التركيز على القيم الدينية والاسلامية في المقام الأول

حتى يمكن اعداد الانسان الصالح الذى يستطيع صنع بيئه اجتماعية يتمتع فيها بمناعة كافية فى وجه الرذيلة والفساد .

أثر الحالة الاقتصادية على الجريمة :

أشارت دراسات عديدة (١٢٦،٤) منها دراسة بارميلى Parmelee في الولايات المتحدة الامريكية الى أن الفقر عامل لا يمكن أغفاله أبداً في رفع معدلات الاجرام خصوصاً جرائم الاعتداء على الأموال والأشخاص .

ويعتقد الجنائي الايطالي بـ " B. Oi. Tuilio " أن الفقر لا يصلح دافعاً للجريمة الا بصورة عرضية ، أي أنه قلماً يكون العامل الأساسي ، بل هو مجرد عامل مساعد للتكون الاجرامي (١٢٦،٤) .

ومن الملاحظ أن في فترات الرخاء ينخفض معدل الجرائم ويزداد في فترات الكساد ومن أمثلة هذه الجرائم جرائم القتل والسرقة .

الوضع الاجتماعي والجريمة :

يرى " اميل دوركايم Emile Durkheim " أن الجريمة تمثل " فعلاً يتضمن معنى انعدام الشعور بالتضامن الاجتماعي لدى الفرد ، وهو بذلك ينظر الى الجريمة بوصفها حدثاً طبيعياً ضرورياً بكل تطور اجتماعي .

وتجدر الاشارة الى أنه يمكن الوقاية من الجريمة بتوجيه الجهود الى الاتجاهات النفسية الفردية والجماعية التي يتم اكتسابها بالخبرة وتن تكون تدريجياً خلال حياة الفرد ، وت تكون شعورياً أولاً شعورياً عن القيم الاجتماعية سواء عن طريق الأسرة أو المدرسة ، أو العمل والتنسيق بين الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (٣٠،٣) .

ويرى بعض علماء النفس أن الخبرة الفرد وثقافته والحضارة التي

يعيش فيها تأثيراً على الاستجابات العدوانية ، ووفقاً لآراء علماً يمكن القول : أن الاستجابة العدوانية هي نتيجة مجموعة من الـ منها (٣١،٥) :

الوراثة والعوامل الفسيولوجية التي تتصل بالجهاز الهرمي ، والعوامل الأيكولوجية التي تأتي من الخارج ، والعوامل الحضارية وثقافة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد من شأنها تنظيم كمية ونوع العدوان المتصρح به .

وقد تكون الجريمة نتيجة شعور الفرد بعدم الأمان الاجتماعي الذي ينتج عن الاختلال في التضامن الاجتماعي بين الأفراد ، والذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة ، لكي يؤمن الفرد نفسه وماليه من شر الآخرين .

ولكن الشعور بالأمن الاجتماعي الذي يظهر في ظل نظام جديد للتضامن الاجتماعي بين الأفراد يؤدي إلى تخفيف حدة الجريمة مهما كان المركز الاجتماعي الذي يشغله الفرد في المجتمع .

العقوبة :

ما لا شك فيه أن العقوبة لم تفرض لذاتها ، اذ هي مفسدة شرعت لدرء مفسدة أكبر وهي الجريمة (٦، ٢٢٣) .

وتعرف العقوبة بأنها هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع ، بقصد اصلاح حال البشر وحمايتهم من المفاسد واستنقاذهم من الجهلة وارشادهم إلى الفلاح ، وكفهم عن المعاصي وبعثهم على الطاعة (٦٠٩،٢) .

شروط العقوبة :

أولاً : أن تكون العقوبة شرعية ، وتعتبر العقوبة شرعية اذا كانت تستند إلى مصدر من مصادر الشريعة ، كأن يكون مردها القرآن أو السنّة أو الاجماع .

- ثانياً : أن تكون العقوبة شخصية بـأن تصيب الجانـى ولا تـنـعـادـهـ إلىـ غـيـرـهـ .
- ثالثاً : أن تكون العقوبة عـامـةـ ، وـذـلـكـ بـأـنـ تـقـعـ عـلـىـ كـلـ النـاسـ مـهـماـ اـخـتـلـفـ .
أـقـدـارـهـ .

أهداف العقوبة :

شرع العـقـابـ عـلـىـ الـجـرـيمـةـ لـمـنـعـ النـاسـ مـنـ اـقـتـرافـهـ ، لأنـ النـهـىـ عـنـ الفـعـلـ أـوـ الـأـمـرـ بـاتـيـانـهـ لـاـ يـكـفـيـ وـحـدـهـ لـحـمـلـ النـاسـ عـلـىـ اـتـيـانـ الـفـعـلـ أـوـ الـأـنـتـهـاءـ مـنـهـ ، ولـوـلاـ الـعـقـابـ لـكـانـتـ الـأـوـامـرـ وـالـنـوـاهـيـ أـمـورـ ضـائـعـةـ وـضـرـبـاـ مـنـ الـعـبـثـ ، فـالـعـقـابـ هـوـ الـذـىـ يـجـعـلـ لـلـأـمـرـ وـالـنـهـىـ مـعـنـىـ مـفـهـومـاـ ، وـنـتـيـجـةـ مـرـجـعـةـ ، وـهـوـ الـذـىـ يـزـجـرـ النـاسـ عـنـ الـجـرـائمـ ، وـيـمـنـعـ الـفـسـادـ فـيـ الـأـرـضـ (٦٨،٢) .

وـقـدـ شـرـعـتـ الـعـقـوبـاتـ بـمـاـ فـيـهـاـ مـنـ التـهـديـدـ وـالـوعـيدـ وـالـزـجـرـ عـلـاجـاـ لـلـطـبـيـعـةـ الـأـنـسـانـيـةـ وـيمـكـنـ اـعـتـبـارـ أـنـ الـغـاـيـةـ مـنـ الـعـقـابـ هـيـ تـحـقـيقـ السـعـادـةـ الـبـشـرـيـةـ ، حـيـثـ أـنـ الـعـقـوبـاتـ لـيـسـتـ غـايـةـ فـيـ ذـاتـهـ ، بلـ هـيـ مـحـضـ وـسـيـلـةـ تـهـدـيـنـ الـسـعـادـةـ الـبـشـرـيـةـ وـتـحـقـيقـ الـعـدـلـ الـاجـتمـاعـيـ (٢٢٧،٢) .

وـتـعـدـ الـعـقـوبـةـ عـمـلـيـةـ حـتـمـيـةـ لـمـواجهـةـ النـفـوسـ الشـرـيرـةـ الـتـىـ تـسـعـىـ إـلـىـ الـكـسـبـ غـيرـ الـمـشـرـوـعـ وـالـانـغـمـاسـ فـيـ الـمـلـذـاتـ ، وـيمـكـنـ اـعـتـبـارـ الـهـدـفـ مـنـ الـعـقـوبـةـ حـمـاـيـةـ الـحـقـوقـ وـالـمـصـالـحـ وـمـكـافـحةـ الـأـجـرـامـ ، وـيمـكـنـ تقـسـيمـ أـهـدـافـ الـجـرـيمـةـ إـلـىـ قـسـمـيـنـ :

- * معنى : وهو تحقيق العدالة .
- * ونفعي : وهو الردع بنوعيه العام والخاص (٧٣٤، ٢٧) .

(أ) تحقيق العدالة :

تـعـدـ الـجـرـيمـةـ عـدـوانـاـ عـلـىـ الـعـدـالـةـ كـقـيـمةـ اـجـتمـاعـيـةـ ، وـتـهـدـفـ الـعـقـوبـةـ إـلـىـ مـحـوـ هـذـاـ عـدـوانـ بـأـنـ تـعـيـدـ لـلـعـدـالـةـ -ـ كـقـيـمةـ -ـ اـعـتـبـارـهـ الـاجـتمـاعـيـ .

(ب) النفعي :

١- الردع العام :

يراد بالردع العام انذار الناس كافة عن طريق التهديد بالعقاب ،
بسوء عاقبة الاجرام كى ينفرهم بذلك منه .

٢- الردع الخاص :

يعنى الردع الخاص علاج الخطورة الاجرامية الكامنة فى شخص المجرم
والاجتهد فى استئصالها .

وعلى هذا ، فان العقوبة وسيلة للوصول الى اصلاح وتقويم المجرم
وتأهيله ، لكي يعود فردا صالحا فى المجتمع ، بذلك لابد أن تتضمن
العقوبة جانبا من الخدمات التربوية المصاحبة بها التي تؤدى الى تغيير
اتجاهات المجرم نحو نفسه ونحو الآخرين ونحو المجتمع .

الأصول التى تقوم عليها العقوبة :

لما كان الغرض من العقوبة هو اصلاح الأفراد وحماية الجماعة ، فقد
وجب أن تقوم العقوبة على أصول تحقق هذا الغرض ، لتؤدى العقوبة
وظيفتها كما ينبغى والأصول المحققة للغرض من العقوبة هي (٦١٠-٦٠٩،٢) :

- ١- أن تكون العقوبة بحيث تمنع الكافة عن الجريمة قبل وقوعها ، وأن
تؤديب الجانى وتزجر غيره .
- ٢- أن حد العقوبة هو حاجة الجماعة ومصلحتها .
- ٣- أن كل عقوبة تؤدى الى اصلاح الأفراد وحماية الجماعة هي عقوبة مشروعة .
- ٤- أن تأديب المجرم ليس معناه الانتقام منه ، وإنما استصلاحه .

أنواع السجون :

يعرف القانون أربعة أنواع من السجون هي (٦٢-٦١،٨) :
الليمانات والسجون العمومية والسجون المركزية وسجون خاصه تنشأ
بقرار من رئيس الجمهورية .

تصنيف المسجونين :

يراعى في تصنيف المسجونين أن يتشابه كل أفراد كل طائفة فـي ظروفهم ومدى اجرامهم ونوع المعاملة التي يحتاجون إليها ، ويقتضـى تصـنيـفـ المـحـكـومـ عـلـيـهـمـ عـزـلـ كـلـ طـائـفـةـ عـنـ غـيـرـهـاـ مـنـ الطـوـافـ عـزـلاـ تـاماـ .

الاشراف على السجون :

يخضع الشارع المسجون لاشراف اداري يتمثل في الرقابة التي يباشرها عليها مفتشو مصلحة السجون للتحقيق من استيفائها الشروط التي يتطلـبـها القانون .

ويرى الباحثان ضرورة أن تخضع السجون لاشراف تربوي يتمثل فـي ملاحظة البرامج التربوية التي تهدف إلى تأهيل المسـجـونـينـ لـلـحـيـاـةـ الاجتماعية ، وذلك يتمثل في اشرف جهة تربية ، سواء كليات التربية أو الجامعات أو مراكز البحوث التربوية .

مؤسسات الاصلاح والتعليم المستمر :

يعد التعليم عملية طبيعية للإنسان في أي مرحلة من مراحل الحياة ، ودائماً توجد لتعليم شيء جديد طالما أن الإنسان موجود على قيد الحياة (١١ ، ١١) .

لأن حياة الإنسان تـحـتـمـ عـلـيـهـ أـنـ يـواـجهـ المتـغـيـراتـ الـمـسـتـدـرةـ والـابـتكـاراتـ الـمـتـعـدـدةـ ، ولـأنـ التـعـلـيمـ الـذـيـ يـتـعـلـمـهـ الـإـنـسـانـ مـجـرـدـ مـنـ الأـهـافـ ، وهذا قد يـمـنـعـهـ مـنـ فـهـمـ العـالـمـ الـمـتـغـيرـ ، لذلك تـظـهـرـ أـهـمـيـةـ التـعـلـيمـ الـمـسـتـمـرـ فـيـ تـحـقـيقـ التـكـيـفـ الـلـازـمـ بـيـنـ الـفـردـ وـالـبـيـئةـ الـتـيـ يـعـيـشـ فـيـهاـ (٩٨ ، ١٢) .

ويـهـدـيـ التـعـلـيمـ مـدـيـ الـحـيـاـةـ الـىـ توـفـيرـ فـرـصـ تـعـلـيمـيـةـ وـخـبـرـاتـ تـرـبـوـيـةـ لـكـلـ فـرـدـ ، وـلـكـلـ فـئـاتـ الـمـجـتمـعـ فـيـ كـلـ مـرـاحـلـ الـعـمـرـ الـمـخـلـفـةـ

(١٢، ١٥)، أي يوفر تعليماً يتناسب مع البيئة التي يعيش فيها الفرد لهذا تعد التربية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم تعليماً مستمراً لنزلاء هذه المؤسسات ، ولكن بالصورة التي تناسب بيئته هذه المؤسسة .

كما أن استمرارية التعليم في أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع ، والتي تلعب دوراً اجتماعياً ما داخل المجتمع ، لها فائدة للفرد والمجتمع ، فهي تزيد من المهارات الوظيفية لدى الأفراد ، وتعمل على زيادة معدلات الانتاج لأن برامج التعليم المستمر تكون مرتبطة بصفة مباشرة بالبيئة والمجتمع ، وتعمل على اكتساب مهارات جديدة (١٤، ٩) .

ونزيل مؤسسات الاصلاح يحتاج إلى معلومات ومهارات جديدة تساعد على إعادة التكيف مع الحياة مرة أخرى ، كما أن نزيل مؤسسات الاصلاح سوف يخرج منها بعدها ليجد العالم قد تغير لسرعة التغير الذي يحدث في العالم في الوقت الحالي ، حيث أن ظاهرة التغير المتزايد تؤكّد الحاجة إلى التعليم ، حيث يؤدي النمو التكنولوجي إلى زيادة الاستفادة من المعلومات ، كما أن طبيعة العمل تتغير ، وطبيعة المستقبل المهني للفرد والعلاقات المتداخلة في هذا المستقبل كلها عوامل مهمة في العمل على ايجاد نوع من التعليم المستمر (١٥، ٢٨، ٢٩) داخل هذه المؤسسات يؤهل الفرد للعالم المتغير .

كما أن التعليم الذي يتم داخل هذه المؤسسات هو نوع من التعليم اللانظامي والذي يعد موجهاً لتعليم نتائجه مؤكد ، وتعتمد على جهود المتعلم نفسه وعلى التعليم الفردي الذي يرتبط بالبيئة والمجتمع (١٦، ٢٩) .

ان فائدة العلاج لا تتم اذا كان على الفرد أن يعود ثانية إلى نفس البيئة الملائمة بالمشاكل التي كانت سبباً في مشاكلة ، ومن هنا يلاحظ أن الضرورة تتحتم إلى أنه بالإضافة إلى تغيير الفرد واتجاهاته بالعلاج ، لابد أن يتم تغيير البيئة التي يعود إليها بالتحفيض من حدة العوامل التي كانت سبباً في اضطرابه ، ومن هنا جاء دور الأخصائي الاجتماعي التربوي .

ويتمكن الأخصائي الاجتماعي - بفنه وخبرته - من أن يعمل الكثيـر
ازاء النقص في التربية والفقـر والظروف المعيشية السيئة (٣٠١،٣).

وتقوم سياسة الاصلاح على التسلیم بأن الجريمة سلوك مفاد للمجتمع،
وأن الاصلاح يهدف إلى اعادة المجرم في المجتمع ثانية بعد اصلاحه ، لذلك
يجب أن تهـيء بـيـة مؤسسات الاصلاح والـعـلاج والـتأـهـيل ، وأن تكون فيـها
الخدمـات الـضرورـية التي تساعد على اعادة التـكـيف للمجـتمـع الـخارـجي
٠ (١١٣،٣)

كذلك يجب أن تنظم بـيـة المؤسسات تـنظـيمـاً يـسـمـح لـنـزـلـائـها أن يـدـربـوا
على أن فـكـرـتهم عن العالم وعن المجتمع مـشـبـعة بالـأـخـطاـء ، وأن المجتمع على
استعداد لـتـقـبـلـهم وـمـسـاعـدـتهم على أن يـسـاعـدـوا أنـفـسـهـمـ بالـتـعـلـيمـ ، ولـذـلـكـ
يـجـبـ أن تـتـضـمـنـ بـرـامـجـ وـخـدـمـاتـ مـخـتـلـفـةـ مـثـلـ : التـعـلـيمـ وـالـتـدـرـيـبـ الـمـهـنـيـ
وـالـتـوـجـيـهـ وـالـعـلاـجـ الـفـرـديـ وـالـجـمـاعـيـ ، وـالـخـدـمـاتـ الـطـبـيـةـ وـالـعـلـاقـاتـ
الـاجـتمـاعـيـةـ الـمـتـبـادـلـةـ ٠

ويـتـضـحـ ما سـبـقـ أنـمـؤـسـسـاتـ الـاصـلاحـ وـالتـقوـيمـ الـتـىـ يـوـدـعـ فـيـهاـ
المـجـرمـونـ لـقـضاـءـ فـتـرـةـ العـقـوبـةـ الـمـقرـرـةـ عـلـيـهـمـ نـتـيـجـةـ جـرـائمـ اـرـتكـبـوـهاـ لـابـدـ
أـنـ يـكـونـ لـهـاـ دـوـرـ فـيـ التـرـبـيـةـ وـالـتـعـلـيمـ الـمـسـتـمـرـ لـهـؤـلـاءـ ، لـنـزـلـائـهاـ ، حـيـثـ انـهـاـ
تـعدـ اـحـدـيـ مـؤـسـسـاتـ التـرـبـيـةـ الـلـانـظـامـيـةـ الـتـىـ لـابـدـ أـنـ يـكـونـ لـهـاـ دـوـرـ وـخـصـوصـاـ
لـهـذـهـ الفـتـةـ الـخـاصـةـ مـنـ الـأـفـرـادـ ٠

ويـظـهـرـ هـذـاـ الدـوـرـ مـنـ خـلـالـ الخـدـمـاتـ الـثـقـافـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـتـعـلـيمـيـةـ
وـالـمـهـنـيـةـ الـتـىـ تـقـدـمـهـاـ هـذـهـ مـؤـسـسـاتـ لـنـزـلـائـهاـ ، وـتـظـهـرـ أـيـضاـ فـيـ الـأـسـالـيـبـ
الـتـىـ يـعـالـمـ بـهـاـ هـؤـلـاءـ ، لـذـلـكـ فـيـ الـعـلـاقـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـىـ تـظـبـرـ
بـيـنـهـمـ الـبعـضـ ، وـبـيـنـهـمـ وـبـيـنـ الـمـسـؤـلـيـنـ عـنـ هـذـهـ مـؤـسـسـاتـ وـالـعـاملـيـنـ فـيـهـاـ
مـنـ ضـبـاطـ وـجـنـودـ وـأـخـصـائـيـنـ ، كـلـ هـذـهـ تـعـدـ صـوـرـاـ لـلـتـرـبـيـةـ غـيـرـ الـنـظـامـيـةـ وـالـتـىـ
تـؤـدـيـ دـوـرـاـ فـيـ تـغـيـيرـ سـلـوكـ وـاتـجـاهـاتـ وـمـعـلـومـاتـ وـمـهـارـاتـ الـفـردـ ٠

ولكن يبقى هناك سؤال هام وهو :
كيف تتم عمليات التربية الlan ظامية داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم ؟
وهذا ما سوف تجيب عليه الدراسة الميدانية في هذا البحث . . .

الدور التربوي لمؤسسات الاصلاح والتقويم (دراسة ميدانية)

يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة الميدانية في الإجابة عن الأسئلة
التالية :

- ١- ما الأساليب والخدمات التربوية التي تتم داخل مؤسسات الاصلاح
والتقويم في مصر ؟
- ٢- هل هناك فروق بين آراء النزلاء، المشرفين حول الأساليب والخدمات
التربوية التي تقدمها مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر ؟
- ٣- ما التصور المقترن لتطوير هذه الأساليب والخدمات التي تقدمها
مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر ؟

أدوات البحث :

قام الباحثان بتصميم استبيان للتعرف على آراء عينة من المشرفين
والنزلاء حول الأساليب والخدمات التربوية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح
والتقويم، وذلك باتباع الخطوات التالية :

* تم عرض الاستبيان على مجموعة من السادة أعضاء هيئة التدريس بكليات
التربية وكليات الحقوق بالتخصصات المختلفة ، للتأكد من ملاءمة
هذه العبارات لموضوع الدراسة ، وتم استبعاد العبارات التي لم يوافق
عليها السادة المحكمون ، وذلك بعد التعديل والحذف ، وبذلك
أصبحت الصور النهائية للاستبيان تتكون من (٥٨) عبارة .

* لحساب ثبات الاستبيان استخدم الباحثان طريقة " كودر ريتشاردسون " F. Kuder. M. W. Richardson (٥٣٥، ١٢)

$$\text{المعادلة : } R = \frac{n^2 - m(n-m)}{(n-1) \cdot n}$$

حيث : R معامل الثبات ، n عدد بنود الاستبيان ، $n=2$ تباين درجات الاستبيان ، m = المتوسط .

واستخدمت هذه الطريقة لصعوبة اعادة التطبيق في السجن مرة أخرى .

وقد وجد أن معامل الثبات = ٧٦٪ وهي درجة مناسبة تدل على ثبات الاستبيان وصلاحيته للتطبيق على أفراد العينة .

* تم تطبيق الاستبيان على عينة عشوائية من النزلاء والمشددين قوامها ٦٠ نزيلاً ومشدداً ، (٤٨ نزيلاً + ١٢ مشدداً) .

تصحيح الاستبيان :

لتصحيح الاستبيان اتبع الباحثان الخطوات الآتية :

١- جمع تكرارات كل عبارة حول درجة تحققها أو عدم تتحققها في الواقع لكل فئة من فئات عينة البحث على حدة .

٢- جمع تكرارات كل عبارة للفئات المختلفة في العينة ، وذلك للوصول إلى آراء العينة الكلية حول كل عبارة من عبارات الاستبيان ، ثم حساب النسبة المئوية لدرجة التحقق أو عدم التتحقق ، وذلك من العدد الكلي لأفراد العينة (٦٠) .

٣- استخدام كا٢ وذلك للمقارنة بين فئات العينة في آرائهم حول عبارات الاستبيان .

نتائج الدراسة الميدانية :

يتناول هذا الجزء تحليل نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الاجابة عن أسئلة الدراسة :

أولاً : اجابة السؤال الأول الذي ينص على :

" ما الأسلوب والخدمات التربوية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر ؟ "

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب النسبة المئوية لدرجة تحقق العبارة أو عدم تتحققها ، وذلك بالنسبة للعينة الكلية ، وكانت النتائج على النحو التالي :

أولاً - الأسلوب والخدمات التربوية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر : لقد اعتبر الباحثان أن العبارات التي حصلت على نسبة تحقق ٥٠٪ فأكثر هي العبارات التي تتحقق من وجهة نظر أفراد العينة ، وتعد هذه الخدمات التربوية التي تقدمها مؤسسات الاصلاح والتقويم ، وذلك من خلال المحاور التالية :

(أ) المعاملة داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم :

وقد تبين من التحليل الاحصائي لاستجابات أفراد عينة البحث الكافية أن المعاملة في السجن تهدف إلى تعلم كيفية فبيط سلوكه ٦٢٪ وأن ينظر إلى السجين على أنه مجرم يستحق العقاب ٥٠٪ وأن السجين له ظزروف خاصة ١٠٪ وأنه يتم الإشراف على التزيل بشكل مستمر طوال ٢٤ ساعة ٦٣٪ وأنه توجد ساعات محددة للعمل كل يوم ٩٣٪ ، وأن العقاب يستخدم في المعاملة ٥٠٪ ، كما يتم من اليوم الأول تعريف التزيل بنظام السجن ١٠٪ .

وهذا يدل على أن معاملة النزلاء داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم تتم بشكل واقعى وذلك لضبط سلوك النزلاء من جهة ، ولتعريفهم بنظام المؤسسة من أول لحظة يقدمون فيها إلى المؤسسة .

ويرى الباحثان أن استخدام العقاب مع فئة النزلاء يرجع إلى أسباب منها :

أن العقاب أسلوب تربوي ، ويستخدم لمواجهة الانحراف ، وذلك لحماية أفراد المجتمع ، وأنه أسلوب شائع في تعديل السلوك والتوجيه الأخلاقي .

(ب) الخدمات الصحية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم:
يرى أفراد العينة الكلية أن الخدمات الصحية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم هي على النحو التالي :

- * توجد مستشفى تابعة للسجن .%١٠٠
- * الاهتمام بالنظافة العامة داخل العناصر .%١٠٠
- * الاهتمام بالنظافة العامة داخل السجن كله .%١٠٠
- * يتم النقل إلى المستشفى في حالة أي مرض .٣٩٪
- * توجد دورات مياه صحية داخل السجن كله .٢٦٪
- * يوجد كشف طبي دوري على النزلاء .٦٪

(ج) خدمات التدريب المهني :
وافق أفراد عينة البحث الكلية على أنه يوجد عدد من المهن ي العمل بها عدد من النزلاء (٪١٠٠) وعددهم كما اتضح من نتائج الدراسة الميدانية حوالي ٥٠٠ نزيلا ، ومن هذه المهن : الزراعة - التجارة - الحداده - الخياطة - السباكة - الكهرباء - صناعة الأحذية - البستين - المخابر ، وحرف أخرى كالتجيد وميكانيكي السيارات . كما تبين من التحليل الاحصائي لاستجابات أفراد العينة أنه يتم اشتراك النزلاء في أعمال حرفية نافعة ٪١٠٠ ، ويتم تدريب النزلاء على الأعمال الحرفية التي تناسب كل واحد منهم ٪١٠٠ ، وأنهم يكتسبون مهارات العمل التي تساعدهم على النجاح في المجتمع ٪٢٩ ، وأنه يتم تعليم النزلاء بعض عادات العمل الحسنة مثل المثابرة والجد ٪٨٠ ، وأن اشتراك النزلاء في العمل رفع من روحهم المعنوية ، ويعودهم على تقدير قيمة العمل ٪٨٠ ، وأن النزلاء يكتسبوا المهارات والقدرات المهنية ٪٨١ .

(د) الخدمات الرياضية :

وافق أفراد العينة الكلية على أن الخدمات الرياضية التي تتحقق
وتقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم هي كما يلى :

للنزلاء حرية الاشتراك في الألعاب الرياضية ٩٦٪ ، وأن هناك
اهتمام بالألعاب الرياضية والجماعية ٨٥٪ ، وتوجد داخل السجن الألعاب
الرياضية الفردية ٥٦٪ ، يتم اشتعال هوايات ومملاك النزلاء في الألعاب
الرياضية ٥٠٪

ويرى الباحثان أن موافقة أفراد العينة على جميع بنود العبارات
الخاصة بالخدمات الرياضية التي تقدم للنزلاء، يرجع إلى :

* أن اللعب والترويح عن النزلاء، يهم في التخفيف من آثار السمات
السلبية.

* أن اللعب والترويج وسيلة تربوية هامة ، لا يجادل أوجه النشاط التي
تحدد حيوية النزلاء.

* أن اللعب مفيدة للنزلاء ويريح من تعب العمل ، ويروح عن النفس
كللها وتعبها .

(ه) الخدمات الدينية :

يتبيّن من التحليل الاحصائي لاستجابات أفراد العينة الكلية أن
هناك بعض الخدمات الدينية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم
تتحقق ، وأن نسبة التحقق كانت على النحو التالي :

وافق أفراد العينة على وجود مصلى أو مسجد داخل السجن ١٠٠٪ ، وهذا
أدى إلى اتساحة الفرصة للنزلاء للحفاظ على الصلاة في أوقاتها سواء فنى
جماعة أو مفرد ٧٥٪ ، وهذا يشير إلى أن هناك تعليمات للسماح للنزلاء
بالصلاحة في المسجد في جماعة أو مفرد .

(و) الخدمات الثقافية :

يتبيّن من التحليل الاحصائي لاستجابات عينة البحث الكلية أن هناك بعض الخدمات الثقافية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم ، وأن نسبة تحقّقها تتمثل فيما يلى :

- * توجد دروس محو أمية وتعليم كبار في السجن .٪ ١٠٠
- * ويوجد تليفزيون في السجن .٪ ١٠٠
- * يوجد راديو وأجهزة تسجيل في السجن .٪ ١٠٠
- * وتوجد صالة سينما لعرض أفلام في السجن .٪ ٩٣
- * تصل المجلات والجرائد اليومية إلى النزلاء .٪ ٨٠

وتحتبر هذه الخدمات من جانب المؤسسات برامج تثقيفية ، وهذا يعد جزءاً من دورها التربوي ، وتعمل هذه الخدمات على تثقيف النزلاء ثقافة عامة ، لأن الثقافة لها دور كبير في تشكيل وبناء شخصية الإنسان وتربية عقله ، وعن طريقها يستطيع النزيل أن يعدل سلوكه كما أنها تنمو في النزيل شعوراً بالانتماء والولاء (٢١٢، ١٣ - ٢٢١).

(ز) الخدمات الاجتماعية :

يتبيّن من التحليل الاحصائي لاستجابات عينة البحث الكلية أن هناك بعض الخدمات الاجتماعية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم، وأن نسبة تحقّقها تتمثل فيما يلى :

- * توجد زيارات ميدانية أسرية وعائلية للنزلاء بشكل منتظم .٪ ١٠٠
- * حرية التعارف بين النزلاء .٪ ٩٤
- * مشاركة النزلاء اجتماعياً في المناسبات الدينية .٪ ٨٣
- * الاهتمام بالحالات الاجتماعية الخاصة بالنزلاء .٪ ٨٢
- * مشاركة النزلاء في المشكلات الاجتماعية والعمل على حلها .٪ ٨٣

والخدمات الاجتماعية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم تعتبر امتداداً للوظيفة الاجتماعية للتعليم .

ثانياً : الخدمات التي لا تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر :

١- المعاملة داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم :

يتبيّن من التحليل الاحصائي لاستجابات أفراد العينة الكلية أنهم لم يوافقوا على بعض البنود وأن نسبة عدم التحقق جاءت كما يلى :

أنه قد يتم شغل وقت النزيل طوال اليوم (٣٨٪)، ويرى الباحثان أن هذا منطقى ، لأن النزيل ليس حرا ، وإنما هناك ضوابط لابد أن يتلزم بها ، فهناك برنامج يومى يتضمن فترة العمل ومزاولة أوجه النشاط ، وفترة أخرى للحبس داخل الزنزانة أو العنبر لقضاء فترة العقوبة المقررة .

كما لم يوافق أفراد العينة على البنود التالية :

- * تحدد ساعات الراحة والنوم لكل نزيل ٣٪
- * يتطلب العمل مع النزلاء المعاملة القاسية لهم ٤٪
- * يقوم نظام التعامل مع النزلاء على مبدأ العطف واللين ١١٪

وإذا كانت العقوبة وسيلة من وسائل التهذيب والتأديب، إلا أنه يجب أن يراعى فيها التدرج من الرفق إلى الشدة ، كما اشترط المربيون خروجها عن التشفي والانتقام .

ولأن العقاب وحده غير كاف ، وإنما يجب أن يصاحبه الجانب العاطفى حب الخير وكره الشر ، والأمثل العقاب في هذه الحالة الجانب السلبى من العملية التربوية .

٢- الخدمات الصحية التي لا تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم :

يتبيّن من التحليل الاحصائي لاستجابات أفراد العينة الكلية أن هناك بعض الخدمات الصحية لا تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم ، وأن نسبة عدم التتحقق جاءت كما يلى :

- * يوجد جهاز طبى متكملا داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم ٣٦٪
- * يتم إداء محاضرات فى التوعية الصحية ١٦٪

- * نوع الغذا، الذى يقدم للنزلاء ، جيد %١٦
- * يعتبر الغذا، الذى يقدم للنزلاء ، وجبة كاملة %١٦

ويرى الباحثان أن ذلك القصور يرجع إلى الأسباب التالية :

عدم زيارة هذه المؤسسات من قبل المسؤولين بصفة دروية للتأكد من أن الغذا، الذى يقدم للنزلاء ، لا بد أن يكون جيدا ، وأن تكون الوجبة كاملة .

- نقص الميزانيات والاعتمادات المالية الكافية لهذا الغرض .
- عدم القاء محاضرات للتوعية الصحية بصفة درورية .
- عدم وجود جهاز طبى متكامل داخل هذه المؤسسات .

٣- الخدمات الدينية التى لا تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم :

أسفرت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن مؤسسات الاصلاح والتقويم لا تهتم بالخدمات الدينية ولا تسهم بفعالية في تنمية الوعي الدينى للنزلاء ، وذلك من وجهة نظر العينة ، ويظهر ذلك في عدم موافقة أفراد العينة على البنود التالية :

- * يؤدى النزلاء ، الصلة جماعة داخل السجن ٢٥٪ وداخل العنابر ٢٨٪
- * كل نزيل حر فى أن يؤدى الصلة بأى طريقة ٣٥٪
- * يوجد أحد علماء الدين فى السجن بصفة مستمرة للتوعية النزلاء ٣٣٪
- * يتم تنظيم محاضرات دينية بصفة درورية داخل السجن ٦٧٪
- * توجد حلقات تحفيظ قرآن للنزلاء ، داخل السجن ٤١٪
- * توجد دروس فى الفقه والحديث الشريف ٢٥٪

ويرى الباحثان أنه نتيجة لذلك نجد أن الوعي الدينى لدى النزلاء ضعيف ، والدليل على ذلك انحرافهم ، مما أدى بهم إلى هذه المؤسسات .

ثالثا - وللإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على أن :

" هل هناك فروق بين آراء النزلاء وأراء المشرفين حول الأساليب والخدمات التربوية التي تقدمها مؤسسات الاصلاح والتقويم ؟ "

وللإجابة على هذا السؤال ، قام الباحثان بحساب كا^٢ حول المحاور السبعة للاستبيان .

وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (١)

نتائج تطبيق كا^٢ لدراسة الفروق بين تكرار آراء النزلاء والمشرفين حول آرائهم في الخدمات والأساليب التربوية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر

محتوى الدالة	قيمة كا ^٢	المحور	م
غير دالة	٠٩	المعاملة داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم	١
غير دالة	٣٤	الخدمات الصحية التي تقدم داخل المؤسسات	٢
غير دالة	٧٦	خدمات التدريب المهني	٣
غير دالة	١٠	الخدمات الرياضية	٤
غير دالة	٥٢	الخدمات الدينية	٥
غير دالة	٦٩	الخدمات الثقافية	٦
غير دالة	١١	الخدمات الاجتماعية	٧

من الجدول السابق يلاحظ أن قيمة كا^٢ المحسوبة في كل محور من المحاور السابقة تساوى أقل من ٤٤ ، وهذا يعني أن الفروق بين تكرارات آراء المشرفين وتكرارات آراء النزلاء حول الخدمات التربوية والتعليمية التي تقدم داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر ليس له دلالة احصائية ، وقد يرجع هذا إلى صدق استجابات كل من النزلاء

والمرشفين حول الاساليب والخدمات التي تقوم داخل هذه المؤسسات .

رابعا - اجابة المسؤال الثالث الذي ينص على :

" ما التصور المقترن بتطور الخدمات والاساليب التي تقدمها
مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر ؟

وللاجابة على هذا السؤال ، قام الباحثان بوضع تصور مقترن يتمثل
فيما يلى :

أولا : من حيث المعاملة :

لاتتم معاملة النزلاء على مبدأ العطف واللين ، وليس هناك وقفت
حر للنزلاء ، وعدم توفير ثقافة عامة بشتى الوسائل الممكنة لجميع أفراد
الشرطة لكل رتبها عن أهمية التعامل مع النزلاء ورعايتهم .

ثانيا : الخدمات الصحية :

- عدم وجود جهاز طبي متكمال داخل المؤسسة .
- لاتعقد محاضرات في التوعية الصحية .
- نوع الغذاء الذي يقدم للنزلاء غير جيد .
- لا يعتبر الغذاء الذي يقدم للنزلاء وجبة كاملة .

ثالثا : الخدمات الدينية :

- لا يوجد احد علماء الدين في السجن بصفة مستمرة .
- المحاضرات الدينية التي تنظم قليلة وغير دورية .
- لا توجد حلقات تحفيظ قرآن كريم للنزلاء داخل السجن .
- لا توجد دروس في الفقه والحديث والشريف .

ومن خلال ما أسفرت عنه الدراسات من نتائج ، يقدم الباحثان التصور
المقترح لتطوير الأساليب والخدمات التي تقدمها مؤسسات الاصلاح والتقويم
في مصر على النحو التالي :

أولاً : بالنسبة للمعاملة داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم في مصر :

- يجب أن تكون كل عقوبة بالقدر الذي يكفي لتأديب المجرم على جريمته تأديباً يمنعه أو يقيه من العودة إليها ، ويكتفى لزجر غيره .
- يجب أن تصاحب العقوبة بالجانب العاطفي حتى يكون تأثيرها إيجابياً بالنسبة للنزلاء .
- يجب أن يراعى في العقوبة التدرج من الرفق إلى الشدة ، ويجب أن تخرج عن التشدد والانتقام .
- يجب أن يقوم نظام التعامل مع النزلاء على مبدأ العطف واللين .
- ينبغي عدم القسوة في التعامل مع النزلاء .

ثانياً : بالنسبة للخدمات الصحية :

- ينبغي وجود جهاز طبي متكملاً داخل هذه المؤسسات .
- تعقد محاضرات بصورة منتظمة في التوعية الصحية .
- يجب على المسؤولين زيارة مؤسسات الاصلاح والتقويم دائمًا ، وبصورة منتظمة للإشراف على نوع الغذاء الذي يقدم للنزلاء .
- يجب أن تكون الوجبة الغذائية التي تقدم للنزلاء كاملة .
- لا بد من وجود أطباء مقيمين وبصفة مستمرة في هذه المؤسسات .
- ينبغي وجود عيادات نفسية بهذه المؤسسات .

ثالثاً : بالنسبة لخدمات التدريب المهني :

- يجب أن يلحق بكل مؤسسة مركز للتكوين المهني لتدريب النزلاء الجدد على الحرف المختلفة كل حسب رغبته .
- يجب أن تشمل خدمات التدريب المهني المهن الدقيقة كالتدريب على اصلاح الراديو والتليفزيون والغسالات والثلاجات حتى يمكن

الاستفادة بأقصى درجة من النزلا ، وتعليمهم هذه المهن حتى يتمكنوا من ممارستها .

ينبغي تنمية المدربين في مجال التدريب المهني تنمية مستمرة من خلال المتابعة ووصول النشرات والمجلات التي تحمل الجديد في المجالات المهنية المختلفة لمواكبة التغيرات التكنولوجية الحديثة في هذه المجالات .

اعادة النظر في برامج التدريب المهني التي تنفذها هذه المؤسسات حالياً مع ربط هذه البرامج بالاحتياجات المهنية والخامات المتوفرة بالبيئة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

رابعا - بالنسبة للخدمات الرياضية :

يجب أن تزود مؤسسات الاصلاح والتقويم بالملاعب المختلفة ليمارس فيها النزلا ، أنشطتهم الرياضية .

يجب تخصيص أيام أكثر لموازنة الانشطة الرياضية المختلفة .

خامسا - بالنسبة للخدمات الثقافية :

أن تزود كل مؤسسة من مؤسسات الاصلاح والتقويم بمكتبة شاملة ، وتحتوي على الخبرة في العمل بالمكتبات ، وأن تزود المكتبات بجميع أنواع الكتب والمراجع التي من شأنها تثقيف النزلا ، في جميع المجالات .

الاهتمام بمشروع محو الأمية واستخدام أحدث الطرق ودعوة المتخصصين في مجال تعليم الكبار للاستفادة من تجاربهم في هذا الموضوع مع محاولة اقناع المسؤولين عن هذه المؤسسات بأهمية محو الأمية للنزلا .

قيام المسؤولين بمصلحة السجون ووزارة الداخلية وبعض رجال التربية بزيارة هذه المؤسسات للتعرف على مشاكل النزلاء التي تعوقهم عن تأدية دورها التربوي والثقافي والتعليمي لدى النزلاء.

عقد ندوات ثقافية بصفة مستمرة لتنقيف النزلاء.
يجب أن يكون للأفلام السينمائية التي تعرض بالسينما بهذه المؤسسات دور تربوي هام ، وأن تهدف هذه الأفلام الى تحقيق غايات تربوية واجتماعية .

سادسا - بالنسبة للخدمات الدينية :

ينبغي تعيين مجموعة من رجال وعلماء الدين من قبل وزارة الأوقاف يكونوا مسئولين وبصفة مستمرة عن هذه المؤسسات بالتبادل ليكونوا عوناً للنزلاء .

عقد الندوات الدينية بصفة مستمرة لتنمية الوعي الديني لدى النزلاء .

يجب أن تنظم حلقات لحفظ القرآن الكريم للنزلاء داخل مؤسسات الاصلاح والتقويم .

تنظيم دروس في الفقه والحديث بصفة مستمرة .
لابد أن يلحق بكل مؤسسة مسجد أو أكثر لإقامة الشعائر الدينية .

سابعا - بالنسبة للخدمات الاجتماعية :

يجب أن تكون الزيارات الأسرية والعائلية للنزلاء بصورة منتظمة .
يجب مشاركة النزلاء اجتماعياً في المناسبات الدينية .
يجب مشاركة النزلاء ذوى المشكلات الاجتماعية والعمل على حلها .
يجب توزيع الهدايا فى المناسبات الاجتماعية .

عمل مسابقات في حفظ القرآن الكريم وعمل أبحاث ذات موضوعات خاصة
بالنزلاء لكي تسهم في حل مشكلاتهم .

اختيار الأخصائيين الاجتماعيين بعد اجتيازهم بعض الاختبارات التي
تقيس مدى استعدادهم لهذا العمل ورغبتهم فيه ، ثم تقوم المؤسسة
بإعدادهم الأعداد التربوي والعلمي السليم .

الاهتمام - بدرجة بالغة - بالرعاية الاجتماعية داخل مؤسسات الاصلاح
والتنقية بالنزلاء حتى يستردوا في النهاية احترامهم لذاته
واحسانهم بأهميتهم .

تكامل البرامج الاجتماعية والنفسية والتربيوية والدينية والثقافية
والمهنية بالأسلوب الذي يحقق التكامل في شخصية النزيل حتى
يشارك إيجابيا في تنمية المجتمع بعد الخروج من المؤسسة ومراولة
الحياة الطبيعية .

أن تكون برامج الرعاية الاجتماعية التي توضع للنزلاء مقابلة
لللحاجات والميول والقدرات حتى يتحقق الهدف من هذه البرامج
في تعديل سلوك النزيل واعادة تواقه .

وأخيرا :

يجب أن تهتم بيئة مؤسسات الاصلاح والتنقية للعلاج والتأهيل
وأن تكون فيها الخدمات الضرورية التي تساعد على إعادة التكيف
للمجتمع الخارجي .

مراجع البحث

أولاً- المراجع العربية:

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الحديث الشريف .
- ٣- سعيد اسماعيل على وآخرون : دراسات في المدرسة والمجتمع(القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٤) .
- ٤- عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، الجزء الأول (القاهرة : مكتبة رجال القضاء ، ١٩٨٤) .
- ٥- سعد جلال : أنس علم النفس الجنائي (الاسكندرية : دار المطبوعات الحديثة ، ١٩٨٤) .
- ٦- رؤوف عبيد : أصول علم الاجرام والعقاب - ط٤ (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٢) .
- ٧- عصام فريد عبد العزيز : المتغيرات النفسية المرتبطة بسلوك العدوانين المراهقين وأثر الارشاد النفسي في تعديله ، رسالة دكتوراه قدمت الى كلية التربية بسوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٧٧ .
- ٨- عبد الرحيم صدقى : الحرمة والعقاب في الشريعة الإسلامية ، دراسة تحليلية لأحكام القصاص والحدود والتعزير ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، دمت) .
- ٩- محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات ، ط٤ (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٧) .

- ١٠ - _____ : شرح قانون العقوبات : القسم العام ، النظرية العامة للجريمة ، ط٢ (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٣) .
- ١١ - فؤاد أبو حطب وسید عثمان ، التقويم النفسي ، ط٢ (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦) .
- ١٢ - فؤاد البھی السيد ، علم النفس الاحصائي وقياس العقل البشري - ط٣ ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٦) .
- ١٣ - محمد الہادی عفیفی ، في أصول التربية ، الأصول الثقافية للتربية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥) .
- ١٤ - عبدالودود بکروم ، "الأحكام القيمية الإسلامية ودور التربية في تطويرها لدى شباب الجامعات في مصر ، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٧ .
- ١٥ - جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيري كاظم ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ط٤ (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨) .

ثانياً المراجع الأجنبية :

16- R.H. Dave: Life Long Education School curriculum: Hamburg, UNESCO , Imstitute for Education 1973.

17- Paul Lengraud, An Introduction to Life Long Education, London: The UNESCO Press 1975.

- 18- Gareth Williams, Towards Life Long Education,
Paris UNESCO, 1977.
- 19- Armand Lauffer, Doing Continsting Education
and Staff Development. New York:
Mcgraw Hill Book Company, 1970.
- 20- A.D. Crepley, Life Long Education Astocktaking,
Hamburg, UNESCO Institute, for
Education, 1979.
- 21- David R. Evans. The Planning on Non Formal
Education, Paris: UNESCO, 1981.